

Distr.: General  
31 March 2006

# الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ٧٣ (ب) من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/60/496 و Corr.1 و 2)]

### ٢٠١٨/٦٠ - تقديم المساعدة الإنسانية إلى إثيوبيا وتأهيلها

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٤/٥٨ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة إلى إثيوبيا و ٢١٧/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،

وإذ تشير أيضا إلى مبادرات الأمين العام لتحسين الأمن الغذائي، بما في ذلك تعيين المبعوث الخاص للأزمة الإنسانية في القرن الأفريقي،

وإذ يساورها القلق إزاء الجفاف المتكرر الذي ما زال يؤثر في الملايين من جراء أوجه الضعف الخطيرة للمحاصيل في الأجزاء المعرضة للجفاف من البلد، وفي المناطق الرعوية ذات الهياكل الأساسية الضعيفة والقدرات الإنمائية المنخفضة المستوى،

وإذ تضع في اعتبارها نداء عام ٢٠٠٥ المشترك بين الأمم المتحدة وحكومة إثيوبيا لتقديم المساعدة الطارئة إلى إثيوبيا، لتلبية الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية للأسر المعوزة، من أجل الحيلولة دون تفاقم الأزمة الإنسانية الحالية،

وإذ تلاحظ بقلق شديد الاحتياجات الإنسانية الكبيرة والمستمرة في مجالات مثل الصحة، والمياه، وسوء التغذية الحاد، التي ما زالت قائمة في أجزاء من البلد،

وإذ تلاحظ أيضا بقلق شديد الحالة الإنسانية الأليمة وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الطويلة الأجل،

وإذ تسلم بأن المشكلة المستمرة لانعدام الأمن الغذائي مرتبطة بعدم إحراز تقدم كاف في تحقيق النمو الريفي، وإبقائه عند المستويات المطلوبة لبناء أصول الأسر المعيشية والأصول المجتمعية اللازمة للتصدي لمختلف الصدمات التي تسبب الأزمة الغذائية،

وإذ ترحب ببدء برنامج شبكات الأمان الإنتاجية في عام ٢٠٠٥،

وإذ تشدد على ضرورة التصدي للأزمة، مع مراعاة أهمية التحول من الإغاثة إلى التنمية، وإذ تسلم بالأسباب الهيكلية الأساسية للجفاف المتكرر في إثيوبيا،

وإذ تدرك أن المسؤولية الرئيسية عن تحسين الحالة الإنسانية وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق تنمية طويلة الأجل، إنما تقع على عاتق حكومة إثيوبيا، مع مراعاة الدور المهم الذي يقوم به المجتمع الدولي،

وإذ تشدد على أهمية إنشاء نظام قوي للإنذار المبكر للاحتياجات الغذائية وغير الغذائية على حد سواء من أجل التنبؤ على نحو أفضل بالكوارث، والتصدي لها في وقت مبكر بقدر الإمكان، والتقليل من عواقبها إلى أدنى حد ممكن،

#### ١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام<sup>(١)</sup>؛

٢ - ترحب بالجهود المنسقة والتعاونية التي تبذلها حكومة إثيوبيا، ووكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية والكيانات الأخرى، وباستجابتها السخية وفي الوقت المناسب حتى الآن لنداء عام ٢٠٠٥ المشترك، وتشجع، في هذا الصدد، المجتمع الدولي على تعزيز استجابته لتقديم المساعدة غير الغذائية؛

٣ - ترحب أيضاً بجهود حكومة إثيوبيا والمجتمع الدولي والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، لتعزيز الآليات القائمة بالفعل للتصدي لمثل هذه الحالات الطارئة، وتعرب عن تقديرها لما تبذله هذه الجهات من مساعٍ لزيادة توفير الغذاء عن طريق شراء ما ينتج منه محليا ولضمان حصول الأسر المعوزة على الغذاء، وخدمات المرافق الصحية والمياه، والصرف الصحي، والبذور، والخدمات البيطرية، وتشجع حكومة إثيوبيا بقوة على مواصلة هذه الجهود؛

٤ - تؤكد ضرورة معالجة الأسباب الأساسية لانعدام الأمن الغذائي، ومسائل الانتعاش، وحماية الأصول، والتنمية المستدامة للمناطق المتضررة، وترحب، في هذا الصدد،

(١) A/60/302.

بالبرنامج الذي أعده التحالف من أجل الأمن الغذائي في إثيوبيا، وتشجع المجتمع الدولي على دعم هذا التحالف في تحقيق هدفه الأساسي، ألا وهو الخروج من دوامة الاعتماد على المعونة الغذائية خلال فترة السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، وهو ما من شأنه أن يمكن خمسة عشر مليوناً من المستضعفين من العمل في أنشطة إنتاجية مستدامة؛

٥ - **ترحب** بخطة عمل مجموعة البلدان الثمانية بشأن الخروج من دوامة المجاعة في القرن الأفريقي، وتتطلع إلى تنفيذها بأكملها؛

٦ - **تشجع** حكومة إثيوبيا على مواصلة تعزيز جهودها لمعالجة الأسباب الهيكلية الأساسية للأخطار المتكررة للجفاف في إطار برنامجها الشامل للتنمية الاقتصادية؛

٧ - **تهيب** بجميع شركاء التنمية العمل، بالتعاون مع حكومة إثيوبيا، على تكامل جهود الإغاثة مع الانتعاش وحماية الأصول والتنمية طويلة الأجل، بما في ذلك الخيارات الهيكلية والإنتاجية اللازمة لحفز النمو الريفي المتسارع، والتصدي للأسباب الأساسية للجفاف المتكرر في إثيوبيا، وذلك على نحو يتسق، في جملة أمور، مع ورقة استراتيجية الحد من الفقر واستراتيجية التنمية الريفية، مع مراعاة ضرورة منع وقوع مثل هذه الأزمات في المستقبل وتحسين قدرة السكان على التكيف؛

٨ - **ترحب** ببدء برنامج شبكات الأمان الإنتاجية في بداية عام ٢٠٠٥، وتشدد على أهمية تنفيذه الفعال وتكامله وتنسيقه مع الأنشطة الجارية في سياق نداء عام ٢٠٠٥ المشترك بين الأمم المتحدة وحكومة إثيوبيا لتقديم المساعدة الطارئة إلى إثيوبيا، وكذلك مع العمليات الأخرى للأمن الغذائي؛

٩ - **ترحب** بالمبادرة التي اتخذها الأمين العام بتعيين المبعوث الخاص للأزمة الإنسانية في القرن الأفريقي، من أجل حشد الموارد لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وكذلك التنمية المستدامة في المناطق المتضررة؛

١٠ - **تدعو** مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة إلى مواصلة جهوده لتنسيق وتطوير استجابة استراتيجية للاحتياجات الإنسانية المتكررة في إثيوبيا، والنظر في طرق تعزيز حشد المساعدة الغوثية الطارئة لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتبقية في إثيوبيا؛

١١ - **تحيط علماً** بالتقرير المتعلق بتقييم الاستجابة للحالة الطارئة في إثيوبيا في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، الذي اشتركت في إعداده حكومة إثيوبيا وشركاء المساعدة الإنسانية، وتحث حكومة إثيوبيا والجهات المانحة وكل الجهات الأخرى صاحبة المصلحة على مواصلة تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير؛

١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٦٨

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥